# المرجعيةُ

تؤكد النسويات الإسلاميات على اشتمال القرآن على المُثل والمبادئ العليا المتعلقة بالحقوق الإنسانية، ويرين إمكانية تبني إطار (للمساواة والعدل) يتسق مع مقاصد الدين الإسلامي، ومبادئ حقوق الإنسان، وفي مسار ربط تلك المثل بحقوق الإنسان العالمية، يبدو طغيان المرجعية الغربية للحقوق على المرجعية الإسلامية، وذلك على المستويين المعرفي والحركي.

فمفهوم العدل -في نظر إحدى النسويات-

**"ينطوي بالضرورة على المساواة"،**

وهي المساواة العالمية الجديدة التي جاءت مع القرن العشرين، أما فكرة العدالة فهي ذات أساس عقلاني يسهم في تشكيلها قوى خارج المنظومة الدينية.

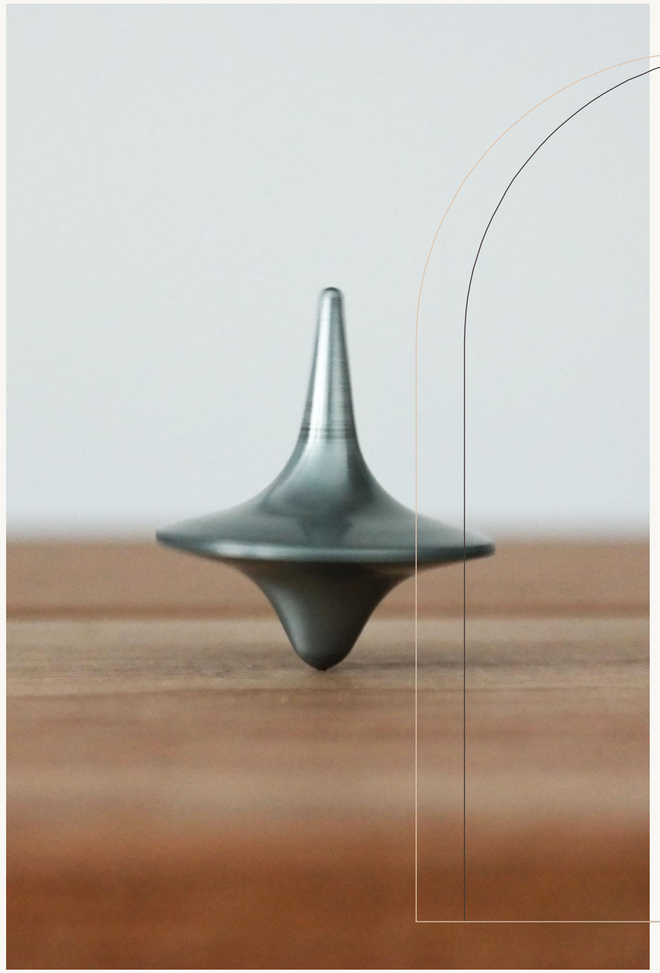

والعدالة بوصفها قيمة خُلقية لا يمكن أن تكون دينية، بل الدين هو الذي يجب أن يكون عادلاً، ومن ثم يجب إعادة تفسير أي نص يتحدى فكرتنا عن العدالة في ضوء النقد الأخلاقي للجذور الدينية التي تفرع منها.

# استراتيجيات التغيير المجتمعي:

1. **إعادة قراءة النص الديني، وتقديم الاجتهادات النسوية البديلة:**

تشكلت النسوية الإسلامية في تسعينات القرن الماضي وطالبت مفكراتها بحقهن في إعادة القراءة من وجهة نظر نسوية تتنوع ما بين الاكتفاء بإعادة قراءة النص القرآني فقط، وإعادة قراءة القرآن والسنة، وإعادة قراءة التراث الإسلامي أدبًا وتاريخًا وتراجمًا.

وأول محاولة نسائية لمعالجة قضايا المرأة المسلمة مستندة للإسلام من جهة، وقيم الحداثة وحقوق الإنسان من جهة أخرى، قامت بها نظيرة زين الدين، في كتابها الذي حاججت فيه ضد الحجاب وطالبت بالسفور.

ولم تكن محاولة نظيرة هي الأولى من نوعها في مواجهة تحديات الحداثة في القرن التاسع عشر فقد سبقها آخرون إلى تأصيل مفاهيم الحداثة في الإسلام وإيجاد صيغة ملائمة بينهما -فيما يتعلق بقضايا المرأة تحديدًا- كالشيخ محمد عبده وقاسم أمين.

وفي حين كانت التيارات التوفيقية الرجالية تسعى في الغالب إلى إصلاح وضع المرأة من خلال اختيار الأرفق بالمرأة من التأويلات الموجودة في المصادر المتعددة، اتجهت المنتميات إلى النسوية الإسلامية إلى إعادة قراءة النصوص مباشرة، معرضات في الغالب عن التأويلات الموجودة باعتبارها ذات صبغة ذكورية متحيزة ضد المرأة.

ورغم اختلاف رؤى النسويات حول بعض القضايا فإنهن لا يختلفن حيال التهميش الواقع تجاه المرأة في التراث الفكري الإسلامي، إذ يرين أن التراث همش وجهات نظر المرأة وجعلها تابعة للرجل، ولم يقف تهميش المرأة في نظر بعض النسويات عند حد الفقه أو التراث بعامة، بل تجاوزه للقرآن الكريم نفسه بقراءة نسوية بعيدة عن فهم البُعد الأخلاقي للخطاب القرآني.

# وتختلف النسويات في المصادر التي يعتمدن عليها في عملية الاجتهاد؛

فمنهن من انطلقت من أولوية القرآن، وإذا ما قرر القرآن حقًا كالمساواة المطلقة -برأيها- فلا يمكن للسنة أن تلغيه وإذا حدث ذلك فلا اعتداد بالسنة.

ومنهن من تؤكد في تنظيرها على اعتمادها على القرآن والسنة المؤكدة، لكنها تتجاوز أحاديث صحيحة عند التطبيق.

ومنهن من ينطلقن في اجتهادهن مفرقات بين الشريعة والقانون الإسلامي ويقصدن به الفقه الإسلامي، الممثل لاجتهادات الرجال ورؤاهم المتحيزة ضد المرأة، والمتأثر بثقافتهم وواقعهم الاجتماعي.

ومنهن من تفرق في قراءتها للآيات القرآنية المشتملة على الأحكام بين آيات تشريعية وغير تشريعية، بناءً على تفريقها بين النبوة والرسالة؛

إذ النبوة -برأيها- علوم، والرسالة أحكام، والآية التي تبدأ بقوله تعالى: {يَأَيُّهَا الرَّسُولُ} تتضمن تشريعًا، بخلاف الآية التي تبدأ بقوله تعالى: {يَأَيُّهَا النَّبِيُّ}، والتي تتضمن "تعليمات خاصة بالنبي -صلى الله عليه وسلم-، أو تعليمات مرحلية جاءت لحقبة معينة، أو تعليمات عامة للمسلمين لكنها ليست تشريعات".

والانطلاق من هذه القاعدة في تفسير النصوص القرآنية يلغي فرضية عدد من الأحكام المتعلقة بالمرأة، ومنها آية الحجاب، وليست دعوى التفريق هذه بالجديدة بل سبق إليها محمد شحرور في كتابه (الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة)، والذي يعد مصدرًا من مصادر أفكار النسويات الإسلاميات.

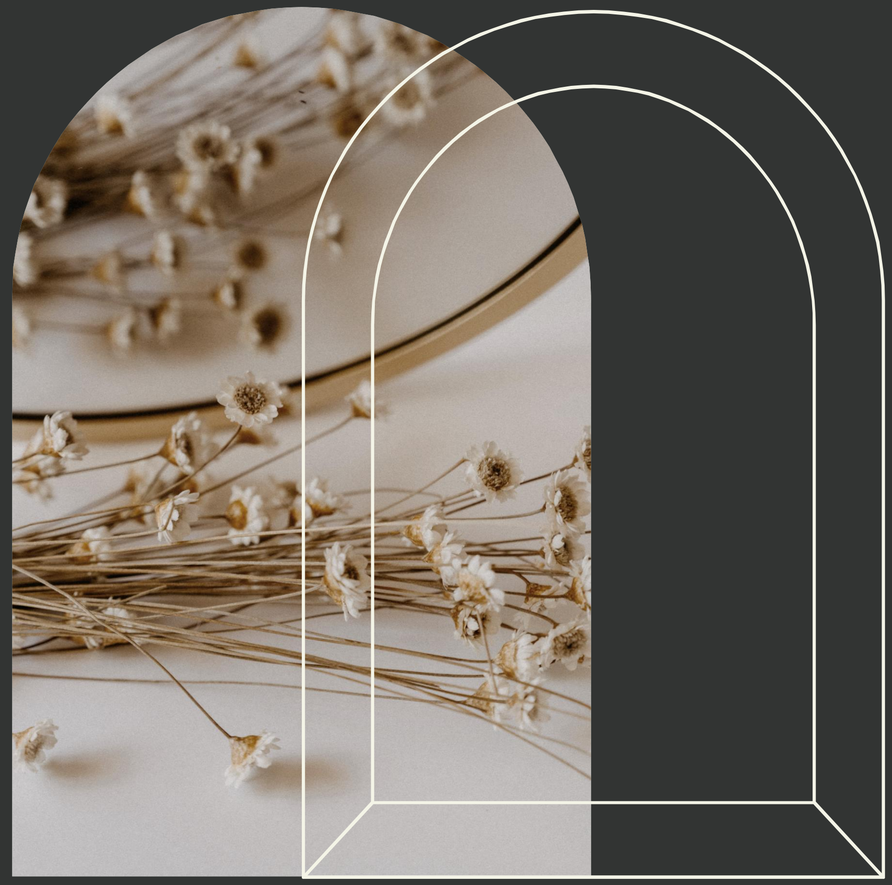

كما اختلفت مواقف النسويات الإسلاميات من التراث بين من يرفضه رفضًا مطلقًا، وبين من تستحضره وتوظفه في منتجها الفكري لكن بعلاقة تضمينية تلفيقية لا بعلاقة منهجية.

فقد استعاضت القراءة النسوية بالمناهج الحداثية عن مناهج العلوم الإسلامية في قراءتها للنصوص الشرعية، فأصبحت النصوص مفتوحة لكل القراءات، وقابلة لتساكنها وإن كانت متضاربة.

# 2. المطالبة بتعديلات قانونية تتضمن الاجتهادات النسوية:

ترى منظرات النسوية الإسلامية ضرورة الاستفادة من القراءات النسوية الجديدة لنصوص الشريعة، والتي تراعي تغيرات الواقع الجديد، وتدمج الحجج والاستراتيجيات المتعلقة بإصلاح قانون الأسرة في إطاري الإسلام وحقوق الإنسان.

ويعد قانون الأسرة المغربي ثمرة جهود النسوية الإسلامية وفي هذا تقول إحدى النسويات الإسلاميات: "وأخيرًا فقد رأينا التعديل الأخير لقانون الأسرة المغربي الذي لم يكن ممكنًا قبل ظهور طروح جديدة مبنية على إعادة تفسير الشريعة وفهمها، والاستعانة بالأحاديث النبوية وهي نصوص أساسية وأكثر مساواتية".

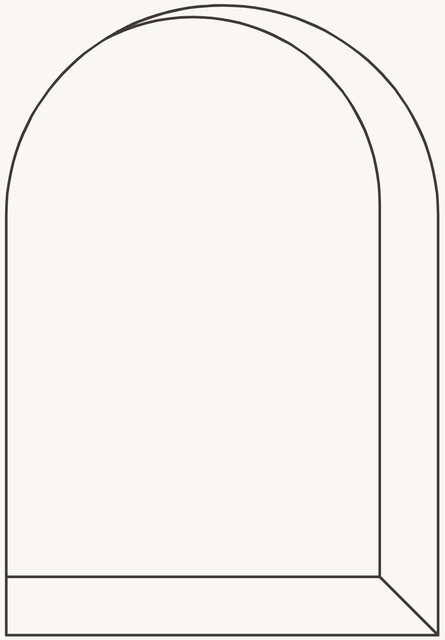

والواقع أن المطالبات النسوية الإسلامية بتغيير قانون الأحوال الشخصية أو ما يسمى بقانون الأسرة في الزواج والطلاق والإرث والزواج بالكتابي وإحلال المساواة التامة في الأسرة هو ما تتطلع إليه النسويات العلمانيات بغض النظر عن مستنداته.